



سياسة تنفيذ الأوامر

أكتوبر 2024، الإصدار 7



جدول المحتويات

1.	المصطلحات	3
2.	نظرة عامة	5
3.	النطاق	6
4.	التطبيق	6
5.	موافقتك	7
6.	معايير وعوامل التنفيذ	8
7.	استراتيجية التنفيذ	12
8.	السعر والتكاليف ومعالجة الطلبات	12
9.	أماكن التنفيذ	13
10.	اعتبارات التنفيذ الأخرى	16
11.	مخاطر التعامل في الأسواق المتقلبة	16
12.	أنواع أوامر التداول	17
13.	مراقبة ومراجعة أفضل تنفيذ	19
14.	أخطاء التسعير	21
15.	الشركات التابعة والأطراف الثالثة	22
16.	عملية اختيار أماكن التحوط ومقدمي الأسعار	23
17.	نشر البيانات المتعلقة بأماكن التنفيذ وجودة بيانات التنفيذ والمعاملات	23
18.	الاحتفاظ بالسجلات	23
19.	تنفيذ الأوامر حسب الفئات المختلفة للأدوات المالية	24



1. المصطلحات

"سوق أبوظبي العالمي ADGM" يعني سوق أبوظبي العالمي، سلطة تنظيم الخدمات المالية في أبوظبي.

"الشركة" يُقصد بها شركة "Key Way Markets LTD" المحدودة، والتي تأسست في سوق أبوظبي العالمي تحت رقم تسجيل الشركة 000003041، وهي مرخصة ومنظمة من قبل سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي (ترخيص رقم 190005) في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعنوانها المسجل في برج السلع، الطابق 21، مكتب رقم 2، ساحة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

"رسوم العمولة" يُقصد بها العمولة التي تتقاضاها الشركة، والتي تعتمد على شارة أصحاب الحساب ويتم تحصيلها على كل صفقة فتح وإغلاق. يتم احتساب رسوم العمولة تلقائياً وفقاً لحجم التداول.

"الأدوات المالية" تعني الأدوات المالية التي تقدمها الشركة والتي تشمل بشكل أساسي الأوراق المالية القابلة للتحويل (أي الأسهم الحقيقية) وعقود الفروقات (أي عقود الفروقات) على مختلف الأصول الأساسية.

"سلطة تنظيم الخدمات المالية FSA" تعني سلطة تنظيم الخدمات المالية، وهي إحدى السلطات الثلاث المستقلة التابعة لسوق أبوظبي العالمي ADGM، والمكلفة بدعم جميع الأنشطة المالية والإشراف عليها.

يُقصد بـ "القانون/القوانين" القوانين وكتيبات القواعد المعمول بها الصادرة عن سوق أبوظبي العالمي، وبصيغتها المعدلة من وقت لآخر.

"التغيير الجوهري" يعني أي حدث مهم يمكن أن يؤثر على معايير أفضل تنفيذ مثل، في جملة أمور أخرى، السعر أو التكلفة أو السرعة أو احتمالية التنفيذ والتسوية أو الحجم أو الطبيعة أو أي اعتبار آخر ذي صلة بتنفيذ الأمر.

"NAGA" يعني الاسم التجاري للشركة.



"NBP" تعني "الحماية من الرصيد السلبي"، وهو الحد المفروض على إجمالي التزامات عميل التجزئة لجميع عقود الفروقات المرتبطة بحساب تداول عقود الفروقات المفتوح لدى الشركة والأموال الموجودة في الحساب المذكور. لن يتمكن العملاء أبدًا من خسارة أموال أكثر من المبالغ المستثمرة معنا. يرجى ملاحظة أنه لا توجد حماية لرأس المال ضد مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان أو مخاطر السيولة.

"السياسة" تعني هذه الوثيقة، سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة.

"منصة التداول" تعني منصات التداول التي تقدم الشركة خدماتها من خلالها، وهي NAGA Trader و MT4 و MT5. يُشار إلى أن نفس الشروط تنطبق عند تقديم خدمات الشركة، بغض النظر عن منصة التداول التي يتم من خلالها تقديم الأوامر.

"فرق السعر/السبريد" يعني الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب لأداة مالية معينة.

"السواب" هي الرسوم التي يتم تطبيقها على جميع المراكز المفتوحة طوال الليل ليوم التداول التالي. تُفرض رسوم التبييت كل يوم، باستثناء عطلات نهاية الأسبوع، حيث لا يتوفر التداول. اعتمادًا على الأدوات المالية، سيتم فرض رسوم التبييت ثلاثة أضعاف يوم الجمعة أو الأربعاء لتعويض رسوم التبييت لعطلة نهاية الأسبوع التالية. تعتمد المقايضة على ظروف السوق السائدة وأسعار الفائدة.

"الموقع الإلكتروني" يعني www.naga.com/ae.



2. نظرة عامة

يتعين على شركة KEY WAY MARKETS LTD اتخاذ جميع الخطوات المعقولة للتصرف بما يحقق مصلحة عملائها عند تلقي أوامر العميل ونقلها. تحتوي السياسة على مزيد من التفاصيل حول خدماتنا وكيفية تنفيذ منصة التداول الخاصة بنا لأوامر العملاء. وذلك لأن الشركة يجب أن تضمن اتخاذ الخطوات الكافية عند تلقي الأوامر وإرسالها للتنفيذ أو تنفيذ الأوامر من عملائها، من أجل الحصول على أفضل نتيجة ممكنة أو "أفضل تنفيذ".

تقوم الشركة بتنفيذ أوامر العملاء على عقود الفروقات ("CFDs") في الأسهم والسلع والمؤشرات والعملات المشفرة والسندات والصناديق المتداولة في البورصة (ETFs) والمزيج وأزواج العملات وغيرها. علاوة على ذلك، تتلقى الشركة وتنقل أوامر العملاء فيما يتعلق بالأسهم (المشار إليها فيما يلي باسم "الأوراق المالية").

تعمل الشركة كوكيل فيما يتعلق بصفقات التعامل على الأوراق المالية مع العملاء، مما يعني أن جميع أوامر العملاء على الأوراق المالية يتم استلامها وإرسالها للتنفيذ إلى وسيط تنفيذ خارجي، وهو شركة EXT Ltd. تقوم شركة EXT المحدودة بتوجيه الأوامر إلى مرفق التداول متعدد الأطراف أو الأطراف الثالثة التي يمكنها تنفيذ الصفقات في البورصات حسب أسعار البورصة. جميع الأسعار التي تعرضها الشركة مقدمة من قبل شركة NAGA Markets Europe Ltd، وهي أسعار إرشادية لسعر السوق الذي سيتم تنفيذ أوامر العملاء به؛ ويتم ترتيب تنفيذ أوامر العملاء من قبل شركة EXT Ltd. الشركة مصرح لها من قبل هيئة تنظيم الخدمات المالية كشركة من الفئة 3A (تصريح الخدمات المالية رقم 190005) ومسموح لها بممارسة الخدمات المالية التالية: التعامل في الاستثمارات كمدیر (على أساس رئيسي متطابق) التعامل في الاستثمارات كوكيل.

تقوم الشركة باستلام وتنفيذ كل طلب يقدمه العملاء من خلال:

- (a) NAGA Trader
- (b) Meta Trader 4
- (c) Meta Trader 5 و
- (d) تطبيق NAGA.



يُرجى العلم بأن هذه السياسة تخضع لاتفاقية العميل الخاصة بالشركة وجميع الاتفاقيات و/أو الوثائق و/أو السياسات الأخرى ذات الصلة التي ستحكم العلاقة التعاقدية بين الشركة والعميل. ولذلك، ننصحك بشدة بقراءة هذه السياسة بالكامل بالإضافة إلى الوثائق الأخرى المتاحة على موقع الشركة الإلكتروني <https://www.naga.com/ae-ar> قبل فتح حساب مع الشركة. إذا كان لديك أي طلب

للحصول على توضيح للمعلومات حول السياسة والترتيبات ذات الصلة وعملية مراجعتها، يرجى الاتصال بنا على support.ae@naga.com أو طلب المشورة المهنية المستقلة.

تحذير: تقوم الشركة بتنفيذ الأوامر تلقائيًا، مع الحد الأدنى من التدخل اليدوي. وبالإضافة إلى الأحكام التي تشير إلى اتفاقية العميل، يجوز للشركة تنفيذ أي أمر، بغض النظر عن نوعه، يدويًا دون إخطار العميل مسبقًا. قد يحدث هذا في الحالات التي تواجه فيها الشركة، على سبيل المثال، زيادة تقلبات السوق، وعدم السيولة وتحديثات الأسعار غير المتكررة، وحجم الأوامر الكبير، وكذلك في الأوقات التي يحدد فيها النظام سلوك تداول مسيء و/أو صفقات من عدة عملاء.

3. النطاق

تحدد هذه السياسة المبادئ التي تنطبق على الشركة وفقًا لأحكام التشريعات/الوائح/كتب القواعد المعمول بها الصادرة عن سوق أبوظبي العالمي و/أو سلطة تنظيم الخدمات المالية.

وتعترف الشركة بأهمية معايير حماية المستثمرين، والتي تهدف جميعها إلى تعزيز كفاءة السوق بشكل عام وأفضل نتائج تنفيذ ممكنة للمستثمرين بشكل فردي. يتمثل نطاق هذه السياسة في توضيح مدى امتثال الشركة للالتزامات العمل وفقًا لمصالح عملائها الفضلى. يجب على الشركة اتخاذ خطوات كافية للحصول على أفضل نتيجة ممكنة لعملائها مع الأخذ في الاعتبار السعر والتكاليف والسرعة واحتمالية التنفيذ والتسوية والحجم والطبيعة أو أي اعتبارات أخرى ذات صلة بتنفيذ الأوامر.

4. التطبيق

تنطبق هذه السياسة على أي أمر يتم تقديمها إلى الشركة فيما يتعلق بالأدوات المالية المعروضة وعلى العملاء الذين يعتمدون على الشركة بشكل مشروع في تقديم الخدمات الاستثمارية التي تقدمها الشركة.

في حالة وجود تعليمات محددة من العميل، يجب على الشركة تنفيذ الأمر وفقًا للتعليمات المحددة، وسيتم التعامل مع الامتثال لتلك التعليمات المحددة على أنه استيفاء للالتزام أفضل تنفيذ. من المهم أن يلاحظ العميل أن التعليمات المحددة قد تمنع الشركة من اتخاذ الخطوات اللازمة التي حددتها في هذه السياسة للحصول على أفضل نتيجة ممكنة لتنفيذ تلك الأوامر فيما يتعلق بالعناصر التي تغطيها تلك التعليمات.

تحذير: قد تمنع التعليمات المحددة الشركة من اتخاذ الخطوات التي صممتها ونفذتها في هذه السياسة للحصول على أفضل نتيجة ممكنة لتنفيذ تلك الأوامر فيما يتعلق بالعناصر التي تغطيها تلك التعليمات. ومع ذلك، يجب اعتبار أن الشركة تفي بالتزامها باتخاذ جميع الخطوات الكافية للحصول على أفضل نتيجة ممكنة للعميل.

5. موافقتك

يتعين على الشركة الحصول على موافقتك قبل إقامة علاقة عمل معك. ومن خلال قبولك لأحكام اتفاقية العميل الخاصة بالشركة، فإنك تقدم موافقتك الصريحة المسبقة وتقر كذلك بأن المعاملات في الأدوات المالية التي يتم إبرامها معنا لا تتم في بورصة معترف بها، بل من خلال منصة التداول الخاصة بنا على أساس خارج البورصة ("المعاملات خارج البورصة"). وبناءً على ذلك، قد تتعرض لمخاطر أكبر من تلك التي قد تتعرض لها عند إجراء المعاملات في بورصة خاضعة للتنظيم.

ولذلك، قد لا تقوم الشركة بتنفيذ أمر ما، أو قد تغير سعر الافتتاح أو سعر الإغلاق للأمر المنفذ في حالات معينة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حالات حدوث عطل فني في منصة التداول. لا يُسمح لك بعد ذلك إلا بإغلاق صفقة مفتوحة في أي أداة مالية معينة خلال ساعات عمل منصتنا ولا يمكنك إغلاق أي صفقة (صفقات) من هذا القبيل إلا معنا كطرف مقابل وحيد وبالتالي فأنت عرضة لمخاطر الطرف المقابل. في هذا الصدد، يقر العملاء بأن المعاملات التي يتم الدخول فيها في عقود الفروقات مع الشركة لا تتم في بورصة معترف بها، بل تتم خارج البورصة، وبالتالي يجب أن يكونوا على دراية بأنهم قد يتعرضون لمخاطر أكبر (مثل مخاطر الطرف المقابل) مثل فشل أماكن التنفيذ المذكورة أعلاه في تنفيذ المعاملات. إذا احتاج العميل إلى مزيد من المعلومات بشأن عواقب وسائل التنفيذ هذه، يُرجى الاتصال بنا بإحدى وسائل الاتصال الرسمية للشركة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنك بإبرامك لاتفاقية العميل، فإنك توافق على أن يتم تنفيذ أوامرك وفقاً للسياسة السارية والمعدلة من وقت لآخر. كما أنك تؤكد وتوافق على أن الشركة تحتفظ بالحق في:

- الإيقاف الفوري لوصولك إلى منصة (منصات) التداول أو الحساب (الحسابات)؛ و/أو
- رفض أو إلغاء أي طلب، في حالة مشاركتك طوعاً و/أو كرهاً في المراجعة غير المرتبطة بعدم كفاءة السوق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مراجعة زمن الوصول ومراجعة المبادلة و/أو بما يتعارض مع حسن النية. في ظل هذه الظروف، يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها، إغلاق أي من حساباتك واسترداد أي خسائر متكبدة من هذه الممارسات؛ و/أو
- الإنهاء الفوري لوصولك إلى منصات التداول و/أو استرداد أي خسائر متكبدة في حال قررت الشركة وفقاً لتقديرها الخاص أنك قمت طواعية و/أو لا إرادياً بإساءة استخدام برنامج NBP الذي تقدمه الشركة، أو بأي طريقة تتعارض مع حسن النية أو شروط اتفاقية العميل بين الشركة والعميل سواء على حساب فردي أو حساب (حسابات) متعددة أو ملفات تعريف متعددة و/أو بين عميل (عملاء) واحد أو أكثر من عملاء الشركة وفقاً لـ "اتفاقية العميل". على سبيل المثال، فإن قيام العميل بالتحوط من انكشافه/انكشافها باستخدام حساباته/حساباتها تحت نفس الملف الشخصي للعميل أو ملفات عملاء مختلفة سيشكل إساءة استخدام "اتفاقية العميل" وكذلك طلب العميل سحب أموال العميل الخاصة به/بها -بغض النظر عن أي من أحكام "اتفاقية العميل" عندما يكون الرمز الذي يتداوله/يتداولها غير متاح للتداول خلال ذلك الإطار الزمني المحدد.

6. معايير وعوامل التنفيذ

عند تنفيذ الأوامر بالنيابة عن العميل فيما يتعلق بالأدوات المالية، تتخذ الشركة جميع الخطوات المعقولة للحصول على أفضل النتائج الممكنة لعملائها، من خلال مراعاة العوامل التالية، عند التعامل مع أوامر العملاء السعر، والحاجة إلى التنفيذ في الوقت المناسب، وتوافر تحسين الأسعار، وسيولة السوق التي قد تجعل من الصعب تنفيذ أمر ما، والتأثير المحتمل للسعر، وحجم



الأمر، وطبيعة المعاملة المالية التي ستشمل ما إذا كانت هذه المعاملات قابلة للتنفيذ في مكان التداول، أو خارج البورصة، أو عبر أي من المسارين بالإضافة إلى جودة وفعالية تكلفة أي تسهيلات مقاصة وتسوية ذات صلة.

سيتم تحديد الأهمية النسبية لعوامل أفضل تنفيذ بشكل أساسي بالرجوع إلى:

1. خصائص العميل بما في ذلك تصنيف العميل كعميل تجزئة أو محترف أو طرف مقابل في السوق.
2. خصائص طلب العميل;
3. خصائص الأدوات المالية التي هي موضوع ذلك الأمر;
4. خصائص مكان التنفيذ الذي تم توجيه هذا الأمر إليه;

تجدر الإشارة إلى أنه في حالة عدم وجود تعليمات محددة من عملائها، فإن الشركة ستمارس حكمها ومهاراتها وخبرتها من خلال النظر في معلومات السوق المتاحة عند تحديد العوامل التي تحتاج إلى أخذها في الاعتبار بغرض توفير أفضل تنفيذ لعملائها. ولذلك، عندما تقوم الشركة بتنفيذ أمر نيابة عنك، بشكل افتراضي، ستأخذ في اعتبارها العوامل المذكورة أدناه باعتبارها الأكثر أهمية. على الرغم من ذلك، هناك بعض الحالات التي تتغير فيها الأهمية النسبية لهذه العوامل استجابةً للتعليمات التي تقدمها.

فيما يلي العوامل الرئيسية والعوامل ذات الصلة التي يجب أخذها في الاعتبار:

السعر - مستوى عالٍ من الأهمية

يشير السعر إلى السعر الناتج عن الصفقة باستثناء رسوم التنفيذ الخاصة بنا، وعادةً ما يكون السعر هو أهم اعتباراتنا لكل من أوامر عقود الفروقات والأسهم الحقيقية.

بعد السعر، تُعتبر السرعة واحتمالية التنفيذ من أهم الاعتبارات التي نراعيها عادةً بعد السعر. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة لديها العديد من مزودي السيولة ومزودي البيانات الذين يزودوننا بأسعارهم. قد تختلف الأسعار التي سترها على منصات التداول الخاصة بنا عن الأسعار التي قد تراها على منصات التداول/منصات التداول الأخرى.

بالنسبة لأي عقد فروقات معين، ستقدم الشركة سعرين: السعر الأعلى (ASK) الذي يمكن للعميل أن يشتري به (الشراء) عقد الفروقات هذا، والسعر الأدنى (BID) الذي يمكن للعميل أن يبيع به (البيع) عقد الفروقات هذا. يُشار إلى سعري (ASK) و (BID) مجتمعين بسعر الشركة. والفرق بين السعر الأدنى والسعر الأعلى لعقود فروقات معينة هو فرق السعر.

يتم تنفيذ أوامر مثل أمر حد الشراء وإيقاف الشراء وإيقاف الخسارة وجني الأرباح لصفقة بيع مفتوحة، بسعر ASK. يتم تنفيذ أوامر مثل حد البيع، وإيقاف البيع، ووقف البيع، وإيقاف الخسارة، وجني الأرباح لصفقة شراء مفتوحة، بسعر العرض.

يمكن الاطلاع على أسعار الشركة على الموقع الإلكتروني للشركة و/أو منصات التداول. تقوم الشركة بتحديث أسعارها بشكل متكرر بقدر ما تسمح به قيود التكنولوجيا وروابط الاتصالات.



لن تقوم الشركة بعرض أي سعر خارج وقت عمليات الشركة (انظر أماكن التنفيذ أدناه) وبالتالي لا يمكن للعميل تقديم أي أوامر خلال ذلك الوقت.

بالنسبة لأي ورقة مالية معينة متاحة على منصة الشركة، ستعرض الشركة سعر البيع والشراء. هذا السعر هو فقط مؤشر على سعر السوق الذي يمكن للعميل شراء الورقة المالية أو بيع حصته الحالية. لذلك، قد يتم تنفيذ أوامر العملاء بسعر مختلف عن السعر المعروض أو آخر سعر تم الإبلاغ عنه وقت إدخال الأمر.

يتم الحصول على هذا السعر الاسترشادي من مزودي الطرف الثالث، الذين يحصلون على أسعارهم من عدد من البورصات وأماكن التنفيذ الأخرى.

إذا وصل السعر إلى السعر الذي حددته أنت، يتم تنفيذ الأمر تلقائياً. في الأسواق المتقلبة، وخاصةً في الأسواق المتقلبة، وخاصةً عند فتح أو قرب فتح أو إغلاق جلسة التداول العادية، قد يكون التنفيذ بسعر مختلف إلى حد كبير عن السعر المعروض (يرجى الرجوع أيضاً إلى شرح "الانزلاق السعري" تحت النقطة 6 من هذه السياسة)، أو آخر سعر تم الإبلاغ عنه في وقت إدخال الأمر. قد تؤدي الأسواق المتقلبة أو غير السائلة إلى تنفيذ جزئي أو تنفيذ أوامر كبيرة في عدة صفقات بأسعار مختلفة. قد تختلف أسعار الافتتاح اختلافاً كبيراً عن أسعار الإغلاق في اليوم السابق.

* لا توفر الشركة إمكانية الوصول الإلكتروني المباشر على النحو المحدد في التشريعات/اللوائح/كتاب القواعد المعمول به الصادر عن سوق أبوظبي العالمي و/أو سلطة تنظيم الخدمات المالية.

إذا وصل السعر إلى أمر مثل: إيقاف الخسارة، أو جني الأرباح، أو حد الشراء، أو إيقاف الشراء، أو حد البيع، أو إيقاف البيع، يتم تنفيذ هذه الأوامر على الفور. ومع ذلك، في ظل ظروف تداول معينة، قد يكون من المستحيل عدم تنفيذ الأوامر (إيقاف الخسارة، أو جني الأرباح، أو حد الشراء، أو إيقاف الشراء، أو حد البيع، أو إيقاف البيع) بالسعر الذي يطلبه العميل. في هذه الحالة، يحق للشركة تنفيذ الأمر بأول سعر متاح. قد يحدث هذا، على سبيل المثال، في أوقات التقلبات السريعة في الأسعار، إذا ارتفع السعر أو انخفض في جلسة تداول واحدة إلى الحد الذي، بموجب قواعد البورصة ذات الصلة، يتم تعليق أو تقييد التداول، أو قد يحدث هذا عند افتتاح جلسات التداول. الحد الأدنى لوضع أوامر إيقاف الخسارة وجني الأرباح وحد الشراء وإيقاف الشراء وإيقاف البيع وحد البيع وإيقاف البيع، لعقود فروقات أو أوراق مالية معينة، يتم تحديده بموجب اتفاقية التداول الخاصة بك.

تأثير السوق - مستوى أهمية متوسط

يستلزم التأثير على السوق الكشف عن التهديدات التي تهدد التشغيل المنظم للأسواق المالية، بما في ذلك موثوقية وشفافية عملية تكوين أسعارها ومعالجة أي سلوك قد يؤدي بشكل قاطع إلى تأثير متتالي على السوق أو تأثير كبير على السوق بشكل عام.

عند تشكيل استراتيجية التنفيذ، تراعي الشركة دائماً معيار السلوك المتوقع عادةً في السوق الذي توجه إليه طلبك. لن تتخذ الشركة أبداً أي إجراء قد يؤدي إلى تشويه السوق أو يعطي انطباعاً مضللاً عن حجم التداول أو قيمة أي أداة مالية.

سرعة التنفيذ - مستوى عال من الأهمية



لا تقوم الشركة بتنفيذ أوامر العميل في العقود مقابل الفروقات والأوراق المالية كمدير للعميل مقابل العميل، أي أن الشركة ليست مكان التنفيذ لتنفيذ أمر العميل. تنقل الشركة أوامر العميل أو ترتب لتنفيذها مع طرف ثالث (أطراف ثالثة). ومع ذلك، فإن الشركة تولي أهمية كبيرة عند تنفيذ أوامر العميل وتسعى جاهدة لتقديم سرعة عالية في التنفيذ في حدود قيود التكنولوجيا وروابط الاتصالات. على سبيل المثال، في الحالات التي يستخدم فيها العميل اتصالاً لاسلكياً أو اتصالاً لاسلكياً أو أي رابط اتصال آخر يمكن أن يتسبب في ضعف الاتصال بالإنترنت، فقد يتسبب ذلك في عدم استقرار الاتصال بمنصات التداول الخاصة بالشركة مما يؤدي إلى تأخر العميل في تنفيذ أوامره وبالتالي تنفيذ الأوامر بأفضل أو أسوأ سعر سائد تقدمه الشركة.

تفسر الشركة السرعة على أنها المعدل الذي تستطيع به استلام وتنفيذ طلبك. ولذلك، حيثما تملّي تعليماتك أو تشير ضمناً إلى المعدل الذي يجب على الشركة تنفيذ طلبك به، فإن الشركة ستنتج تعليماتك ما لم ترَ تعارضاً فورياً وجوهرياً مع السعر أو غيره من القيود التنظيمية. في الحالات التي لا تشير فيها تعليماتك إلى السرعة، فإن الشركة ستنفذ طلبك بالسعر الذي ترى الشركة أنه يمثل توازناً بين إحداث تأثير في السوق وتنفيذ طلبك في الوقت المناسب للحد من مخاطر التنفيذ. قد تشمل العوامل التي تؤثر على السرعة ما يلي:

(a) خوادم التبادل أو الخوادم القائمة على السوق;

(b) خوادم الشركة;

(c) الاتصال بالإنترنت من جانب العميل والشركة على حد سواء; و

(d) أجهزة وبرامج الكمبيوتر العميل.

(e) احتمالية التنفيذ وحجمه - مستوى الأهمية العالية

تقوم الشركة بنقل الأوامر للتنفيذ أو تنفيذها مع طرف آخر. يعتمد احتمال تنفيذ أوامر العملاء في عقود الفروقات على مدى توافر الأسعار لدى صانعي السوق/المؤسسات المالية. تعتمد احتمالية تنفيذ أوامر العملاء في الأوراق المالية على السيولة النسبية للمكان المتاح للتنفيذ. في بعض الحالات، قد يتعذر في بعض الحالات الترتيب لتنفيذ أمر العميل، على سبيل المثال لا الحصر في الحالات التالية: في أوقات الأخبار، ولحظات بدء جلسة التداول، وأثناء تقلب الأسواق حيث قد تتحرك الأسعار صعوداً أو هبوطاً بشكل كبير وبعيداً عن الأسعار المعلنة، وحيث توجد حركة سريعة للأسعار، وحيث لا توجد سيولة كافية لتنفيذ الحجم المحدد بالسعر المعلن، وبناءً على القيود التي قد تُفرض من مزود السيولة في مكان التنفيذ، أو في حالة وقوع حدث قوة قاهرة.

في حالة عدم قدرة الشركة على المضي قدماً في تنفيذ أمر العميل فيما يتعلق بالسعر أو الحجم أو لأي سبب آخر، سيتم رفض هذا الأمر أو تنفيذه جزئياً. بالإضافة إلى ذلك، يحق للشركة، في أي وقت وحسب تقديرها، ودون تقديم أي إشعار أو تفسير للعميل، رفض أو رفض نقل أو ترتيب تنفيذ أي أمر أو طلب أو تعليمات من العميل في الظروف الموضحة في اتفاقية العميل.

فيما يتعلق بأوامر العملاء على الأوراق المالية، فإن الشركة لا تقبل مثل هذه الأوامر خارج ساعات عمل السوق للأوراق المالية ذات الصلة. يتم تداول جميع الأوراق المالية وفقاً لساعات التداول في البورصة التي يتم تداول الأداة المالية فيها.

التكلفة - مستوى عالٍ من الأهمية



كل طلب في منتجات عقود الفروقات مؤهل لرسم السبريد والمبادلة والعمولات. لا يتم تضمين رسوم السواب والعمولات في السعر المعروض من الشركة، وبدلاً من ذلك يتم خصمها من رصيد العميل. تقوم الشركة بمراقبة رسوم التبييت على مستوى الأدوات المالية الفردية، مع مزودي السيولة لديها للتأكد من أن رسوم التبييت لا تسمح بالحد الأدنى المسموح به.

إضافةً إلى ما سبق، يجب الإشارة إلى أن التكاليف المتعلقة بالعمولات والتكاليف والرسوم التي يتم تحصيلها لتنفيذ طلبك، تشمل رسوم مكان التنفيذ ورسوم المقاصة والتسوية وأي رسوم أخرى تُدفع لأطراف ثالثة، مثل الوسطاء الماليين أو كيانات البنية التحتية للسوق. في حالة وجود أكثر من مكان متنافس لتنفيذ طلبك، ستشمل التكاليف أيضًا عمولاتنا ورسوم الخدمة الخاصة بنا. وأخيراً، ستأخذ الشركة في الاعتبار الانزلاق السعري وهو الفرق بين السعر المنفذ وسعر الأمر وقت تقديم الأمر للتنفيذ. الانزلاق السعري هو تكلفة طبيعية ومتوقعة للتداول، خاصةً بالنسبة للأوامر ذات الحجم الكبير وفي أوقات ضعف السيولة و/أو تقلب الأسواق.

7. استراتيجية التنفيذ

بمجرد أن تقبل الشركة طلبك، فإنها ستنتظر في عوامل التنفيذ في سياق التعليمات التي قدمتها لتشكيل استراتيجية تنفيذ مناسبة. وبموجب استراتيجية التنفيذ هذه، ستأخذ الشركة الخطوات الكافية للحصول على أفضل نتيجة ممكنة لك من خلال استخدام الجوانب المناسبة لترتيبات التنفيذ الخاصة بنا. وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية التنفيذ التي نتبعها قد تؤدي بنا إلى توجيه طلبك إلى مكان تنفيذ واحد أو أكثر على الفور أو بالأحرى الإفراج عن أجزاء من طلبك تدريجياً على مدى فترة زمنية مناسبة. ومن الأمثلة على الحالة الأخيرة قد يكون الأمر كبير الحجم و/أو عقد غير سائل، وفي هذه الحالة سيتم إلغاء الأولوية للسرعة من أجل أن يكون الأمر أكثر سلبية في السوق ولضمان عدم وجود تأثير غير مقبول على التكلفة أو السعر.

ستمارس الشركة سلطتها التقديرية المستمرة في تقييم العناصر المطلوب أخذها في الاعتبار من أجل تزويد عملائها بأفضل نتيجة ممكنة. وعلى وجه الخصوص، ستنتظر الشركة في خصائصك كعميل لدينا، بما في ذلك تصنيفك، وخصائص طلبك، وخصائص الأدوات المالية التي هي موضوع طلبك وخصائص أماكن التنفيذ التي يمكن توجيه طلبك إليها.

8. السعر والتكاليف ومعالجة الأوامر

تستمد الشركة أسعار الشراء/البيع للتداول في أدوات عقود الفروقات التي تقدمها من أماكن التنفيذ الخاصة بها وتنفذ جميع الأوامر بسعر السوق الذي تتلقاه من مكان التنفيذ في وقت التنفيذ. يُرجى ملاحظة أنه فيما يتعلق بأسعار الشراء/البيع للتداول الأسهم الحقيقية فإن الأسعار المعروضة في منصة الشركة مقدمة من تومسون رويترز للتسهيل والمعلومات فقط لمساعدتك في اتخاذ قراراتك الاستثمارية الخاصة بك، وفي هذا الصدد فإن أي سعر معروض قد يختلف عن سعر التنفيذ الذي تحصل عليه بالفعل. يتم توجيه الأوامر إلى هذه الأماكن مع الأخذ في الاعتبار مدى توافر الأدوات وجودة التنفيذ والتكاليف وكذلك جودة التغذية. في حالات ارتفاع حجم التداول والتقلبات الكبيرة، يجب على الشركة التحقق مما إذا كانت الأسعار المقدمة للعملاء صالحة. عندما يتلقى العميل سعراً غير صحيح، تقوم الشركة بإبلاغ هذا العميل بشأن التنفيذ الخاطئ ويتم تعديل الصفقات وفقاً لذلك إما بإعادة فتح أو تعديل أو إلغاء هذه الصفقات المتأثرة، وفقاً لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن التكاليف التي يتكبدها العميل تشمل السبريد وهو الفرق بين الشراء والبيع، والعمولة حيثما ينطبق ذلك كما هو الحال في عقود الفروقات على الأسهم، والمقايضات وهي رسوم تحويل الصفقات من يوم إلى آخر وأسعار التحويل في



الحالات التي تكون فيها عملة الأساس للأداة مختلفة عن عملة الحساب. يُرجى الاطلاع على قائمة مفصلة عن رسوم الشركة ومصاريفها وساعات التداول على الموقع الإلكتروني للشركة.

9. أماكن التنفيذ

تستخدم الشركة مؤسسات أخرى تابعة لجهات خارجية كأماكن تنفيذ. أماكن التنفيذ هي الكيانات التي يتم تنفيذ الأوامر معها. بالنسبة لكل فئة من الأدوات المالية التي تنفذ فيها الشركة الأوامر نيابةً عنك، ستختار الشركة من بين مجموعة من الخيارات التي ستمكن الشركة من خلالها من الحصول على أفضل تنفيذ. وستكون هذه الأماكن مناسبة لكل منتج، وقد تشمل الأسواق المنظمة، ومرافق التداول متعددة الأطراف، ومرافق التداول المنظمة، والمعاملات الداخلية المنظمة، وصناع السوق، ومقدمي السيولة الآخرين، بما في ذلك الشركات التابعة لنا التي تعمل كمدير، أو الكيانات التي تؤدي وظيفة مماثلة لتلك التي يؤديها أي من المذكورين أعلاه في بلد ثالث. يتضمن اختيار أماكن التنفيذ النظر في العديد من العوامل مثل:

(a) سعر الأداة المالية;

(b) تكلفة التنفيذ;

(c) سرعة التنفيذ;

(d) كفاية رأس المال; و

(e) الوضع التنظيمي.

لكل عامل من العوامل المذكورة أعلاه أهمية خاصة به، كما هو موضح هنا. وتجدر الإشارة إلى أن وظيفة الامتثال، بما في ذلك لجنة المخاطر في الشركة، تشارك أثناء التقييم الأولي والإجراءات السابقة على الاتفاق التعاقدي مع مزود السيولة (أي مزودي السيولة). وستنظر الشركة في السيولة والسعر المعروض، ومخاطر الائتمان والتسوية، والأداء المحقق الذي يشمل زمن الوصول، والسيولة، وتحسين الأسعار، ومعدلات التعيئة، وتحليل الأسعار، وتحليل الأسعار، والموقع التجاري، وآلية السوق، والمرونة والموثوقية. ومن ثم، ستختار الشركة من الآن فصاعدًا أماكن التنفيذ التي تفي بالتزامنا وغرضنا لاتخاذ جميع الخطوات الكافية للحصول على أساس ثابت لأفضل نتيجة ممكنة لتنفيذ أوامر العميل.

ستنشر الشركة، على أساس سنوي على الأقل، على موقعها الإلكتروني أفضل خمسة أماكن للتنفيذ من حيث أحجام التداول لجميع أوامر العملاء المنفذة خلال السنة السابقة لكل فئة من الأدوات المالية بالإضافة إلى معلومات عن جودة التنفيذ التي تم الحصول عليها في أماكن التنفيذ هذه. وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز للشركة أن تختار إحالة أوامر العملاء للتنفيذ إلى وسيط أو تاجر آخر، والذي يمكن أن يشمل كلاً من الكيانات التابعة و/أو وسطاء الطرف الثالث. في هذه الحالة، ستقوم الشركة إما بتحديد مكان التنفيذ النهائي بأنفسنا على الأساس الموضح أعلاه وإصدار تعليمات إضافية للوسيط أو التاجر الآخر وفقًا لذلك، أو أن الشركة ستقتنع بأن الوسيط أو التاجر الآخر لديه ترتيبات معمول بها لتمكيننا من الامتثال لالتزاماتنا تجاهك بأفضل تنفيذ. وأخيراً، ستتخذ الشركة الخطوات اللازمة لعدم هيكلة أو فرض عمولاتنا بطريقة تميز بشكل غير عادل بين أماكن التنفيذ.

عندما تقوم الشركة باختيار الأماكن، فإنها ستقوم بذلك إما على أساس طويل الأجل، وذلك باختيار الأماكن التي ستحتفظ بإمكانية الوصول إليها أو على أساس قصير الأجل. سيحدث هذا الاختيار بين الأماكن التي يمكن للشركة الوصول إليها والتي هي الأنسب لتنفيذ الأوامر الفردية أو أي جزء منها. وببساطة، عند اختيار الأماكن في الولاية القضائية ذات الصلة، يخضع نهجنا



للعوامل التالية مثل السعر والتكلفة والسيولة ومخاطر الائتمان والتسوية المتضمنة والأداء المحقق وأخيراً سرعة الوصول والفورية واحتمالية التنفيذ كما هو موضح أدناه.

تجدر الإشارة إلى أن الشركة تستخدم حالياً أماكن التنفيذ التالية لتنفيذ أوامر العملاء في عقود الفروقات (التجزئة أو المهنية أو الطرف المقابل في السوق):

- شركة **NAGA Markets Europe Ltd**، المرخصة والمنظمة من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصة القبرصية (CySEC) بموجب الترخيص رقم 204/13.
- شركة **LMAX Exchange Ltd**، وهي شركة خاضعة لرقابة هيئة السلوك المالي (FCA) وتحمل الرقم المرجعي للشركة 6505809.
- شركة **Finalto Trading Ltd**، وهي شركة خاضعة لرقابة هيئة السلوك المالي (FCA) برقم مرجعي 607305.
- شركة **Broctagon Prime Ltd** الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية القبرصية CySEC بموجب ترخيص 320/17.
- شركة **Equiti Securities Securities Currencies Brokers LLC** التي تخضع لرقابة هيئة الخدمات المالية في سيشيل بموجب ترخيص رقم SD064.
- شركة **IS Prime** مرخصة ومنظمة من قبل هيئة مراقبة السلوكيات المالية (FCA)، رقم التسجيل 629586.

بالإضافة إلى ما سبق، بالنسبة لتداول الأسهم الحقيقية، تستخدم الشركة شركة Saxo Bank A/S وهي شركة خاضعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة المالية الدنماركية بترخيص رقم 1149.

وتولي الشركة أهمية كبيرة للسعر والتكلفة والسيولة حيث تنتظر الشركة فيما إذا كان المكان الذي يوفر أو من المحتمل أن يوفر فرصاً جوهرية للتداول قد لا تكون موجودة في محفظة أماكن التداول الحالية. قد تأخذ هذه الفرص شكل أسعار، والتي قد تتحسن عن تلك التي تقدمها أماكننا الحالية أو القدرة على التداول بحجم إضافي كبير بأسعار مماثلة لتلك المعروضة في الأماكن الحالية. وتتوقع الشركة أن ترتبط السيولة والسعر ارتباطاً وثيقاً ولكن ليس حصرياً بالحصة السوقية التي يسيطر عليها المكان. يُرجى ملاحظة أن الرسوم التي يتم فرضها علينا من قبل مكان التنفيذ أو التي تنشأ من مقاصة وتسوية الصفقات المنفذة في ذلك المكان، تؤثر على التكاليف التي يتكبدها عملاؤنا. ولذلك، قد تتقاضى الشركة أسعار عمولة للتنفيذ تعكس كلاً من تكلفة تقديم خدماتنا الخاصة والتكاليف التي قد تتكبدها الشركة أو تتوقع أن تتكبدها عند استخدام أماكن تنفيذ خارجية. وفي هذه الحالة، فإن تكلفة التنفيذ المرتبطة بمكان تنفيذ معين لن تكون عاملاً إلا إذا كانت الشركة تعتقد أنها لن تكون مجدية اقتصادياً في سياق أسعار العمولة التي تعتقد أن عملاءنا على استعداد لدفعها. عندما يتم تعويض تكلفة التنفيذ بشكل منفصل، سيتم النظر في هذه التكاليف مع عمولاتنا وسعر التنفيذ.

كما تحظى مخاطر الائتمان والتسوية بأهمية كبيرة عند اتخاذ قرار في هذا الشأن. لن تستخدم الشركة بشكل عام مكاناً ما إذا كان من غير الممكن تحديد الالتزامات (سواء علينا أو على الطرف الآخر في الصفقة) إما لتسوية الصفقة أو لتسوية التسويات الفاشلة.



ويكتسب الأداء المحقق أهمية كبيرة مرة أخرى حيث أن المقاييس التي يتم جمعها بمجرد استخدام مكان ما تخضع للمراجعة المتكررة، وقد تؤثر، مجتمعة، على قرار الاحتفاظ بالمكان أو استبعاده من الاستخدام المستمر. تشمل المقاييس التي يتم أخذها في الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر زمن الاستجابة والسيولة وتحسن الأسعار ومتوسط نسبة حجم التداول المنفذ على أوامرنا إلى السيولة المتاحة وقت إرسال الأمر وفقاً لبيانات السوق السائدة وتحليل الأسعار. ستعتمد المقاييس المطبقة على ما إذا كان المكان يعمل من خلال مطابقة الأوامر الواردة مع الأوامر الأخرى وينشر بيانات السوق قبل التداول إلى السوق التي توضح أسعار الأوامر المستقرة في دفتر أوامره.

تتمتع سرعة الوصول والفورية واحتمالية التنفيذ بأهمية متوسطة عندما تتخذ الشركة قرارها في هذا الشأن. ويرجع ذلك إلى أن غالبية الأسواق الأوروبية أو أسواق الولايات المتحدة تعمل بسرعات متماثلة، وبالتالي فإن هذا العامل لا يمثل عادةً عاملاً مهماً في اختيار تلك الأماكن.

عندما تقبل الشركة أمراً منك وترسل هذا الأمر مباشرة إلى مكان تنفيذ واحد أو أكثر أو تختار تنفيذ هذا الأمر كمدير تنفيذ، فإنها تختار بين عدة أماكن تنفيذ مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ التالية وفقاً لنوع الأمر الذي تحاول الشركة تنفيذه

بادئ ذي بدء، ستأخذ الشركة بعين الاعتبار عندما لا يكون للأمر سعر محدد أو عندما يكون الأمر الذي ليس له سعر محدد أو عندما يكون الأمر بالشراء يكون سعر الحد أكبر من أو يساوي أفضل سعر للعرض أو عندما يكون الأمر بالبيع يكون سعر الحد أقل من أو يساوي أفضل سعر للعرض، سيكون هدفنا الأساسي هو تحقيق أفضل سعر/مجموع اعتبار، يليه تحقيق أقصى قدر من السرعة واحتمالية التنفيذ؛

علاوة على ذلك، عندما يكون لأمر ما سعر حدي لا يستوفي المعايير المذكورة أعلاه، فإن الشركة تعتبر أن سعر التنفيذ قد تم تحديده وأن اختيارنا للمكان الذي سيتم فيه التنفيذ سيتم تحديده من خلال التكاليف المرتبطة به وتعظيم كل من سرعة التنفيذ واحتمالية التنفيذ؛ و

وأخيراً، عند الاختيار من بين مجموعة من الأماكن، التي لا توفر أي بيانات سوقية قبل التداول وأسعار التنفيذ المستمدة من العروض/العروض التي تنشرها أماكن التنفيذ التي توفر مثل هذه البيانات، فإن أولويتنا ستكون تعظيم سرعة واحتمالية التنفيذ مع تقليل فرصة وجود تحركات سعرية معاكسة في وقت التنفيذ وتكاليف التنفيذ.

يرجى العلم أنه على الرغم من أن الشركة ملتزمة بتنفيذ أوامرك بالطريقة التي تراها الأنسب، إلا أنه عندما تصبح الأسواق متقلبة بشكل مفرط، على سبيل المثال، عند افتتاح أو إغلاق جلسة التداول العادية، قد يتأثر تنفيذ أوامرك بعدة عوامل. وقد تشمل هذه العوامل الفرق الكبير بين سعر العرض أو العرض أو آخر سعر بيع تم الإبلاغ عنه وقت إدخال الأمر وسعر التنفيذ الفعلي، أو التنفيذ الجزئي أو تنفيذ الأوامر الكبيرة في عدة صفقات بأسعار مختلفة، أو التأخير في تنفيذ الأوامر من خلال صانعي السوق الخارجيين بسبب التوجيه أو التنفيذ اليدوي، أو الانحراف الكبير لأسعار الافتتاح عن أسعار الإغلاق في اليوم السابق، احتمالية الإغلاق مثل تساوي العرض مع العرض أو التقاطع مثل أن يكون العرض أعلى من العرض في ظروف السوق، واختلال توازن الأوامر والسجلات الخلفية بسبب قيام المستثمرين بوضع حجم كبير من الأوامر وأي مرشحات قبل التداول سواء كانت



من أماكن التنفيذ أو من جانبنا، مما يؤدي إلى إيقاف الأوامر ذات التأثير الكبير المتوقع في السوق مؤقتًا أو تداولها باستخدام خوارزمية قد تتسبب في حدوث انزلاق عن سعر الوصول المتوقع.

10. اعتبارات التنفيذ الأخرى

قد تقدم الشركة عرض أسعار تحويل العملة من الأداة المالية ذات الصلة إلى العملة الأساسية لحسابك. لن ينعكس ذلك كتحويل فعلي للعملة في حساب العميل، ولكنه يخدم فقط غرض الإشارة إلى التقييم بالعملة الأساسية.

علاوة على ذلك، عند النظر في حجم الأمر، يجب ملاحظة أن الحد الأدنى لحجم الأمر هو 0.01 لوت. يجوز للشركة وضع حدود على الحد الأقصى لأحجام الأوامر من وقت لآخر، وتحتفظ الشركة بالحق في رفض أي أمر وفقًا لاتفاقية العميل. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة ستبذل قصارى جهدها لملء الأوامر بغض النظر عن أحجامها ويمكن تحقيق ذلك بـ "أفضل سعر متاح" ووفقًا للسيولة المتاحة في السوق وقت التنفيذ.

مع الأخذ في الاعتبار ما سبق، تحتفظ الشركة بالحق في وضع حد لإجمالي صافي قيمة المركز الصافي لكل ملف تعريف العميل لأداة معينة. في حالة حدوث ذلك، ستبذل الشركة كل الجهود الممكنة في حدود المعقول لتزويدك بإشعار مسبق. في هذه المرحلة، يُرجى العلم بأن مكتب التداول التابع للشركة يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع من الإثنين إلى الجمعة ومن الساعة 07:00 صباحًا بتوقيت غرينتش إلى الساعة 03:00 مساءً بتوقيت غرينتش يومي السبت والأحد. سيتم الإعلان عن العطلات من خلال البريد الداخلي لمنصة التداول التي توفرها الشركة.

11. مخاطر التعامل في الأسواق المتقلبة

تؤدي الأسواق المتقلبة إلى زيادات أو انخفاضات سريعة في أسعار الأصول المتداولة في الأسواق، وانهيار الأسعار وانهيار الأسواق. يجب أن يكون العملاء على دراية بالمخاطر التالية المرتبطة بالأسواق المتقلبة، خاصةً عند افتتاح جلسة التداول العادية أو قرب إغلاقها:

- التنفيذ بسعر مختلف إلى حد كبير عن السعر المعروف أو العرض المعروف أو آخر سعر تم الإبلاغ عنه في وقت إدخال الأمر، بالإضافة إلى التنفيذ الجزئي أو تنفيذ الأوامر الكبيرة في عدة صفقات بأسعار مختلفة;
- التأخير في تنفيذ الأوامر الخاصة بالأدوات المالية التي يجب على الشركة إرسالها إلى صانعي السوق الخارجيين والأوامر الموجهة يدويًا أو المنفذة يدويًا;
- أسعار الافتتاح التي قد تختلف اختلافًا كبيرًا عن إغلاق الأيام السابقة;
- الأسواق المغلقة (العرض يساوي العرض) والأسواق المتقاطعة (العرض أعلى من العرض)، والأسواق الموقوفة، والأسواق الموقوفة، والحد الأعلى (توقف الشراء) / الحد الأدنى (توقف البيع) الذي قد يمنع تنفيذ أوامر العميل;
- تقلب الأسعار هو أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الأوامر. عندما يكون هناك حجم كبير من الأوامر في السوق، يمكن أن تحدث اختلالات في توازن الأوامر والسجلات الخلفية. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لتنفيذ الأوامر المعلقة. عادة ما يكون سبب هذا التأخير هو حدوث عوامل مختلفة:
 - عدد الأوامر والطلبات المطلوب معالجتها وحجمها;
 - السرعة التي يتم بها تقديم عروض الأسعار الحالية (أو معلومات آخر بيع) إلى الشركة;



iii. قيود سعة النظام المطبقة على البورصة المعينة، وكذلك على الشركة والشركات الأخرى.

تلتزم الشركة باتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على سوق منظم. لذلك تعمل الشركة مع مرشحات أوامر "الامتثال". توجد مرشحات أوامر الامتثال هذه أيضاً في البورصات والوسطاء الآخرين الذين قد تستخدمهم الشركة لتوجيه الأمر إلى السوق المعينة. قد تؤدي هذه المرشحات إلى إيقاف الأوامر ذات التأثير الكبير المتوقع على السوق مؤقتاً أو تداولها باستخدام خوارزمية قد تتسبب في حدوث انزلاق عن سعر الوصول المتوقع، ولا يمكن تحميل الشركة المسؤولية عن انزلاق السعر الناجم عن العمل على الحفاظ على سوق منظم.

12. أنواع أوامر التداول

قد تؤثر الخصائص المحددة للطلب على تنفيذ طلب العميل. تود الشركة أن تلفت انتباهك إلى أنه بالنظر إلى المخاطر التي تنشأ عند التداول في الأسواق المالية، قد ترغب في النظر في استخدام أنواع مختلفة من أوامر التداول للحد من هذه المخاطر. يُرجى الاطلاع أدناه على الأنواع المختلفة من الأوامر التي يمكن للعميل وضعها. لاحظ أن الأوصاف الواردة أدناه قد تنطبق على بعض أنواع الأدوات المالية وليس كلها.

أمر السوق

أمر السوق هو أمر لشراء أو بيع أداة مالية في أسرع وقت ممكن بالسعر السائد في السوق. ويؤدي تنفيذ هذا الأمر إلى فتح مركز تداول. يتم شراء عقود الفروقات بسعر الطلب وبيعها بسعر العرض. يتم شراء الأوراق المالية بسعر الشراء وبيعها بسعر البيع. باستخدام أمر السوق، يمكنك أن تطلب تنفيذ صفقة بحجم معين في أسرع وقت ممكن بسعر السوق السائد. يتم تنفيذ أوامر السوق دون النظر إلى تغيرات الأسعار. لذلك، إذا تحرك سعر السوق بشكل كبير خلال الوقت الذي يستغرقه تنفيذ طلبك، فمن المرجح أن يتم تنفيذ الأمر بسعر مختلف إلى حد كبير عن السعر الذي تم إدخال الأمر به. لا تدعم بعض البورصات أوامر السوق. إذا قمت بإدخال أمر سوق في هذه الأسواق، ستقوم الشركة تلقائياً بتحويل الأمر إلى أمر محدد في حدود نسبة مئوية معينة "في المال". أنت مسؤول عن التحقق مما إذا كان الأمر متداولاً في السوق بعد إدخال الأمر. إذا واجهت أو شككت في أي أخطاء في الأمر اتصل بنا على الفور.

أمر محدد

مع الأمر المحدد، تقوم بتعيين الحد الأقصى لسعر الشراء أو الحد الأدنى لسعر البيع، الذي سيتم تنفيذ الصفقة عنده. نظراً لأن الأمر المحدد قد يتم إدخاله بعيداً عن سعر السوق الحالي، فقد لا يتم تنفيذه على الفور. من خلال وضع أمر محدد، فإنك تتخلى عن يقين التنفيذ الفوري مقابل توقع الحصول على سعر أفضل في المستقبل. قد يتم توجيه الأوامر المحددة إلى البورصة تلقائياً.

أمر إيقاف الخسارة

أمر إيقاف الخسارة هو أمر لشراء أو بيع أداة مالية بمجرد وصول سعر الأداة المالية إلى سعر محدد، يُعرف باسم سعر الإيقاف. عندما يتم الوصول إلى سعر الإيقاف، يصبح أمر الإيقاف أمر سوق. يتم إدخال أمر إيقاف الشراء بسعر إيقاف أعلى من سعر السوق الحالي. يتم إدخال أمر إيقاف البيع بسعر إيقاف أقل من سعر السوق الحالي. وبالتالي، فإن أمر الإيقاف هو أمر "نائم"



حتى يتم الوصول إلى سعر الإيقاف أو اختراقه، وتُستخدم أوامر إيقاف البيع عمومًا للحد من الخسارة أو لحماية الربح على أداة مالية. ومن الملاحظات المهمة هنا أنه من أجل ضمان عدم تنفيذ أوامر الإيقاف بأسعار غير موثوقة خلال الفترات القصيرة التي تتسم باتساع فروق الأسعار بشكل غير طبيعي بين العرض والطلب بسبب ظروف مثل صدور أرقام اقتصادية رئيسية، فإن الشركة ستطبق مرشحات فروق الأسعار التي تمنع تنفيذ الأوامر عندما تتجاوز الفروق مستويات معينة.

أمر الإيقاف المتحرك

أمر الإيقاف المتحرك هو أمر إيقاف كما هو موضح أعلاه، ولكن سعر الإيقاف المتحرك يتحرك وفقًا للمعايير التي تحددها في الأمر. وبهذه الطريقة يمكن استخدام أمر الإيقاف المتحرك للبيع إذا انخفض السعر أكثر من مسافة محددة من أعلى سعر تم تداوله أو للشراء إذا تم تداول السعر فوق مستوى محدد من أدنى سعر تم تداوله. قد تسمح لك الشركة بتخصيص طريقة تشغيل الإيقاف المتحرك بشكل أكبر. يمكنك تغيير طريقة التنفيع لتضمين أو استبعاد بعض معايير التنفيع بناءً على أهداف التداول الخاصة بك.

لأغراض حساب الهامش، سيكون مستوى الرافعة المالية المستخدم هو الأقل بين الحساب والرمز المتداول. ينطبق هذا على جميع منصات التداول لدينا. يُرجى ملاحظة أن أي تغييرات يتم إجراؤها على الرافعة المالية الخاصة بك على حساب يتم تداوله بالفعل يمكن أن تؤثر على الفور على صفقاتك المفتوحة وقد تؤدي إلى إيقاف الخسارة.

وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الشركة خدمة NBP، على النحو المحدد أعلاه، لعملاء التجزئة التابعين لها، كما هو موضح بمزيد من التفصيل في سياسة تصنيف العملاء الخاصة بالشركة، والمتاحة عبر الموقع الإلكتروني للشركة. لأغراض هذه السياسة، هذا يعني أن خسائر العملاء لن تتجاوز رصيد حساب العميل.

أمر جني الأرباح

يهدف أمر جني الأرباح إلى تحقيق الربح عندما يصل سعر الأداة المالية إلى مستوى معين. يؤدي تنفيذ هذا الأمر إلى إغلاق الكامل للمركز بالكامل. يرتبط أمر أخذ الربح دائمًا بصفقة مفتوحة أو أمر معلق.

يمكن طلب الأمر فقط مع أمر سوق أو أمر معلق. بموجب هذا النوع من الأوامر، تتحقق منصة التداول الخاصة بالشركة من مراكز الشراء مع سعر العرض للوفاء بأحكام هذا الأمر (يتم تعيين الأمر دائمًا فوق سعر العرض الحالي)، ويتم ذلك مع سعر الطلب لصفقات البيع (يتم تعيين الأمر دائمًا تحت سعر الطلب الحالي).

13. مراقبة ومراجعة أفضل تنفيذ

وتطبق الشركة سياسات وإجراءات وعمليات تهدف إلى تحليل جودة التنفيذ، فضلاً عن مراقبة أفضل تنفيذ. تقيس الشركة وتراقب القدرة التنافسية لأسعارنا مقارنةً بالمنافسين الرئيسيين الآخرين وسرعة التنفيذ، كما تراقب تناسق الانزلاق وإعادة التسعير. قامت الشركة بدمج أداة مراقبة متخصصة تراقب المعاملات على إطار زمني T+1. وبالتالي، يمكن للشركة عرض النتائج المجمعة لأيام أكثر ومساعدة الشركة على تحديد المشاكل في أفضل تنفيذ من أجل تطبيق الإجراءات التصحيحية اللازمة لإصلاح أوجه القصور والنقص هذه.



تستخدم الأداة المحددة أساليب كمية تعتمد على البيانات. يتم تنظيم البيانات بطريقة تسمح بسهولة التحليل والتوحيد. كما أن البيانات التي يتم جمعها غير متحيزة، مما يسمح بإجراء مقارنات مباشرة لجودة التنفيذ. عملية المراقبة مستمرة ومتكررة يوميًا، ويشرف على العملية برمتها قسم الامتثال في الشركة. لا يهدف نظام مراقبة أفضل تنفيذ إلى ضمان أفضل تنفيذ، بل يهدف إلى مراقبة ما إذا كانت الترتيبات التي تتخذها الشركة تؤدي إلى التزامها بتوفير أفضل تنفيذ لعملائها.

يمثل الجدول أدناه الفئات الرئيسية للبيانات التي قامت الشركة بتحليلها:

النوع	التعليقات
التداولات التي عانت من الانزلاق:	النسبة المئوية وعدد الصفقات التي تعرضت للانزلاق في تنفيذ السوق.
إيجابية:	النسبة المئوية وعدد صفقات التنفيذ في السوق الانزلاق الإيجابي.
سلبي:	النسبة المئوية وعدد صفقات التنفيذ في السوق ذات الانزلاق السلبي في الصفقات.
سعر أفضل	عدد الأوامر والطلبات المطلوبة بسعر أفضل من السعر المطلوب.
أسوأ سعر	عدد الأوامر والطلبات التي تم إعادة تسعيرها بسعر أسوأ من السعر المطلوب.
الأوامر المرفوضة	النسبة المئوية للأوامر المرفوضة.
متوسط سرعة التنفيذ	أفضل 10 رموز بكلمات سريعة التنفيذ. يظهر على الرسم البياني إشارة إلى متوسط السرعة في الصناعة لكل رمز بخط أحمر رفيع.
الانزلاق النقدي	حدثت الأرباح مقابل الخسائر التي تكبدتها الشركة من الصفقات التي عانت من انزلاق في الصفقات باليورو.

تقوم إدارة الامتثال في الشركة بإجراء مراجعات مستقلة إضافية للعمليات المذكورة أعلاه وتقديم ضمانات بشأن فعاليتها أو في حالة وجود نقاط ضعف تقدم اقتراحات لتحسين السياسات والإجراءات والضوابط المعمول بها. ويتم إجراء هذه المراجعات والتقييمات على أساس منتظم وبشكل سنوي على الأقل أو كلما حدث تغيير جوهري يؤثر على قدرة الشركة على مواصلة الحصول على أفضل نتيجة ممكنة لطلبات عملائنا. وتحفظ إدارة الامتثال بسجلات للمراقبة المستمرة والمراجعات التي يتم إجراؤها لأفضل تنفيذ، والتي يمكن أن تثبت امتثالنا لالتزامات أفضل تنفيذ لأي سلطة مختصة.



مع الأخذ في الاعتبار ما سبق، عند الضرورة، ستقدم إدارة الامتثال توصيات للتحسينات، والتي يتم تنفيذها بعد ذلك بهدف الحفاظ على جودة التنفيذ وفقاً لأعلى المعايير. في الحالات التي يطرأ فيها تغيير جوهري على ترتيبات وسياسة التنفيذ الخاصة بنا، تقوم الشركة بإخطار العملاء وفقاً لذلك.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الشركة على أساس ربع سنوي البيانات المتعلقة بجودة تنفيذ الصفقات عبر الموقع الإلكتروني للشركة. بالنسبة لمكان التنفيذ المستخدم لتنفيذ الأوامر، لا يوجد لدى الشركة أي روابط وثيقة أو تضارب مصالح أو ملكيات مشتركة، ولا يجوز للشركة الحصول على مكافأة أو خصم أو منفعة غير نقدية مقابل توجيه أوامر العملاء إلى مزودي السيولة أو أماكن التنفيذ التي من شأنها أن تنتهك المتطلبات المتعلقة بتضارب المصالح أو الإغراءات. لمزيد من المعلومات يجب الرجوع إلى سياسة تضارب المصالح الخاصة بالشركة والمتاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة. بالإضافة إلى ذلك، لا ينص قانون MiFID II على قيود على عدد أماكن التنفيذ التي سيتم استخدامها لكل فئة من الأدوات المالية، حيث تكون هذه الأماكن قادرة على إثبات أفضل تنفيذ. وعلى هذا النحو، يجب على الشركة نشر قائمة بأماكن التنفيذ التي يمكن الوصول إليها وإعادة تقييم مشهد السوق على أساس منتظم، لتحديد ما إذا كانت هناك أماكن بديلة يمكن استخدامها من قبلنا لتحقيق أفضل تنفيذ للعملاء الذين تنطبق عليهم أفضل تنفيذ. وأخيراً، يُرجى ملاحظة أن استخدام مكان واحد، لا يقلل من مسؤوليتنا عن مراقبة جودة التنفيذ المقدم، ولا يعني أن مجرد تنفيذ أوامر العميل في ذلك المكان سيسمح لنا بالوفاء بالتزامات أفضل تنفيذ.

14. أخطاء التسعير

يعني "خطأ في السعر" أي خطأ واضح في السعر من قبل الشركة أو أي سوق أو بورصة أو مصدر معلومات عن الأسعار أو أي مصدر معلومات عن الأسعار أو مسؤول نعتمد عليه بشكل معقول، مع الأخذ في الاعتبار ظروف السوق وقت إجراء الصفقة. عند تحديد ما إذا كانت حالة ما ترقى إلى خطأ في السعر، يجوز للشركة أن تنظر في جميع المعلومات التي بحوزتها بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي معلومات تتعلق بجميع ظروف السوق ذات الصلة وأي خطأ في، أو عدم وضوح أي مصدر معلومات أو إعلان.

عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت حالة ما ترقى إلى خطأ في السعر، فإن الشركة سوف تتصرف بعدالة تجاهك ولكن حقيقة أنك قد تكون دخلت في التزام مالي أو عقد أو صفقة مقابلة فيما يتعلق بأمر تم تقديمه مع الشركة لن نأخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك خطأ في السعر. نحفظ بالحق، دون إشعار مسبق، في:

- تعديل تفاصيل هذا الطلب ليعكس ما نعتبره بشكل معقول وفقاً لتقديرنا، متصرفين بحسن نية، الشروط الصحيحة أو العادلة لهذا الطلب إذا لم يحدث خطأ (أخطاء) في السعر.
- إذا لم توافق على الفور على أي تعديل نقترحه بموجب هذا البند [والذي سنخطر بك به عبر الموقع الإلكتروني و/أو المنصة (المنصات) أو أي وسيلة دائمة تحصل من خلالها على المعلومات]، يجوز لنا إبطال أي معاملة ناتجة عن خطأ في السعر أو ناشئة عنه، بحيث تكون النتيجة كما لو لم تتم؛ و/أو
- عدم اتخاذ أي إجراء على الإطلاق.



يجوز للشركة أن تتخذ أي خطوات معقولة لأي صفقات يتم تنفيذها بأسعار ناتجة عن خطأ (أخطاء) في الأسعار (كما هو محدد هنا)، مثل أخطاء الكمبيوتر أو التسعير الخاطئ أو السهو، أو بأسعار تتعارض بوضوح مع أسعار السوق العادلة. بالتصرف بشكل معقول وبحسن نية، يجوز لنا اتخاذ الإجراءات التالية للصفقات التي تتم بناءً على خطأ في الأسعار

- i. تداولات باطلة.
- ii. إغلاق الصفقة بأسعار السوق الحالية؛ أو
- iii. تعديل سعر الافتتاح و/أو سعر الإغلاق للصفقة، كما لو كان سيتم تنفيذها في حالة عدم وجود خطأ في السعر.

لا تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاهك عن أي خسارة أو تكلفة أو مطالبة أو طلب أو نفقات تتكبدها (بما في ذلك خسارة الأرباح أو أي خسائر غير مباشرة أو تبعية) ناتجة عن خطأ في الأسعار، بما في ذلك عندما يكون الخطأ في الأسعار من أي مصدر معلومات أو من قرارنا بأي شيء، إلا إذا كان ذلك ناتجاً عن احتيالنا أو تقصيرنا المتعمد أو خطأ في النظام أو إهمالنا الجسيم.

في حالة حدوث خطأ في السعر واخترنا ممارسة أي من حقوقنا بموجب بنود اتفاقية العميل، وإذا كنت قد استلمت منا أي مبالغ مالية فيما يتعلق بخطأ السعر، فإن هذه الأموال تكون مستحقة وواجبة الدفع لنا بأثر فوري، ويجب عليك إعادة مبلغ مساوٍ لنا دون تأخير. نحن نحفظ الحق في رفض أي صفقات تقوم بها ونرى أنها خارج سعر السوق السائد بشكل واضح بحيث يمكن اعتبارها معاملات خارج سعر السوق، سواء كان ذلك بسبب خطأ في السعر أو بسبب خطأ في تغذية الأسعار القديمة أو غير الصحيحة أو المعطلة.

15. الشركات التابعة والأطراف الثالثة

تتطبق الترتيبات الموضحة في السياسة عندما يتولى واحد أو أكثر من الكيانات التابعة لمجموعة الشركة تنفيذ طلبك بنفسه. وتجدر الإشارة إلى أنه باستخدام الكيانات التابعة والوسطاء الخارجيين، يمكن للشركة أن توفر إمكانية الوصول إلى الأسواق التي قد لا تتمكن من التنفيذ فيها بطريقة أخرى، أو عندما تعتقد الشركة أن ذلك في مصلحتك الفضلى، لمعالجة خصائص معينة من طلبك. ومع ذلك، يجب أن تكون على دراية بالاختلاف المحتمل في نهج معايير التنفيذ في هذه الحالة، بينما تحتفظ الشركة بالتزاماتنا فيما يتعلق بأفضل تنفيذ، قد يتم تنفيذ الصفقة من قبل كيان لا يخضع لقانون MiFID II. عندما تقوم الشركة بالتعاقد مع شركة تابعة أو وسيط خارجي لتنفيذ الأوامر، فإن الشركة ستعمل في إطار المراقبة والمراجعة. وهذا يعني أن الشركة ستقوم بالعناية الواجبة على ذلك الكيان وستتخذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن الكيان قادر على توفير معيار مناسب للتنفيذ في السوق ذات الصلة؛ وفي المستقبل، ستراقب عمليات التنفيذ التي نقوم بها مع الوسيط للتأكد من أنه يوفر معايير مناسبة للتنفيذ. يجب توثيق ترتيبات اختيار الوسيط الخارجي ومراقبته ومراجعته وتسجيل الأدلة الداعمة لما فيه مصلحة العملاء.

وفيما يتعلق بالشركات التابعة على وجه التحديد، تعتقد الشركة أن استخدام الشركات التابعة يوفر مزايا للعملاء مثل اتساق التعامل مع الأوامر؛ وعمليات الحوكمة والرقابة والشفافية في هذا الشأن؛ واليقين في الوصول إلى الأسواق؛ والتكنولوجيا المتكاملة، مما يسمح بمزيد من الكفاءة في التواصل ومعالجة الصفقات من الأمام إلى الخلف؛ وتقر الشركة بوجود فرصة لتضارب المصالح المحتملة. وتلتزم الشركة بالتخفيف من هذه الاحتمالات إلى أقصى حد ممكن، كما تلتزم الشركة بتخفيفها إلى



أقصى حد ممكن، وتؤدي العناية الواجبة على الشركات التابعة لها بنفس المعايير التي يتبعها وسيط الطرف الثالث على الأقل. كما تلتزم الشركة أيضاً بمراقبة عمليات التنفيذ مع الكيانات التابعة لها للتأكد من أن تلك الشركات التابعة لها توفر بالفعل معايير مناسبة للتنفيذ.

16. عملية اختيار أماكن التحوط ومقدمي الأسعار

تتضمن عملية اختيار الشركة لمقدمي السيولة ومقدمي الأسعار إجراءات مفصلة للعناية الواجبة ومعايير التنويع لتجنب الاعتماد المفرط على مقدم واحد وضمان الحماية من تكرار البيانات. يتم إعطاء الأولوية لمزودي السيولة ومزودي الأسعار في الشركة لكل أداة مالية وفقاً لأدائهم السابق في تقديم خدمة موثوقة وأفضل الأسعار وعمق السوق.

تقوم الشركة بانتظام بمراجعة الجودة الإجمالية لتنفيذ الأوامر وممارسات تكوين الأسعار، بما في ذلك مزودي السيولة ومزودي تغذية الأسعار ومواقع التنفيذ والتحوط المتاحة.

17. نشر البيانات المتعلقة بأماكن التنفيذ وجودة بيانات التنفيذ والمعاملات

تنشر الشركة على موقعها الإلكتروني معلومات عن هوية أماكن التنفيذ وجودة التنفيذ، على أساس سنوي، وبيانات عن جودة تنفيذ المعاملات، على أساس ربع سنوي. ويمكن للعملاء الاطلاع على التقارير على الموقع الإلكتروني للشركة.

18. الاحتفاظ بالسجلات

لغرض هذه السياسة، يجب على الشركة الاحتفاظ بجميع السجلات المتعلقة بأسعار الأدوات المالية الفردية المعروضة على منصة التداول الخاصة بها، بما في ذلك تفاصيل حول التكلفة وسرعة واحتمالية التنفيذ، لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات. يجب على الشركة أيضاً الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالمراقبة المستمرة لأفضل تنفيذ والتي توضح امتثالها لالتزامات أفضل تنفيذ لأي سلطة مختصة، عند الاقتضاء، لمدة لا تقل عن سنتين (2).

19. تنفيذ الأوامر حسب الفئات المختلفة للأدوات المالية

وفقاً لهذه السياسة، عندما تقوم الشركة بتنفيذ معاملة نيابة عن العميل في الفئات التالية من الأدوات المالية

a) الأسهم النقدية والمنتجات المتداولة في البورصة

تتداول الشركة كوكيل فيما يتعلق بتداولات الأسهم النقدية مع العملاء. تقوم الشركة بتنفيذ أوامر الأسهم النقدية من خلال بنك ساكسو بنك A/S. ترتيب العوامل التنفيذية للأسهم النقدية هو:

- i. السعر;
- ii. الأثر المتوقع للتنفيذ;
- iii. احتمالية التنفيذ والتسوية;
- iv. التكلفة;



- v. السرعة؛ و
- vi. عوامل أخرى - حسب الاقتضاء.

إن التداول في الأسهم النقدية والمنتجات المتداولة في البورصة له أوامر التداول التالية، وفقاً للبند 12 أعلاه:

- i. أمر السوق;
- ii. الأمر المحدد;
- iii. جني الأرباح؛ و
- iv. أمر الإيقاف المتحرك.

يتم تداول جميع أوامر العملاء في مكان التداول ويتم تشكيل السعر وفقاً لقواعد المكان.

(b) عقود الفروقات ("CFDs")

تتصرف الشركة كمدير أو وكيل لصفقات عقود الفروقات مع العملاء. تُشتق أسعار عقود الفروقات من سعر المؤشر الأساسي ذي الصلة، مع مراعاة تكلفة التكلفة المرحلية.

تقوم الشركة بحساب تكلفة الترحيل الخاصة بها والتي تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأرباح الأسهم وأسعار الفائدة، ويمكن أن يشمل ذلك مدخلات داخلية وخارجية. يتم تنفيذ جميع الأوامر في صفقات عقود الفروقات مقابل السيولة الخاصة بالشركة. بالنسبة لعقود الفروقات، فإن ترتيب عوامل التنفيذ المطبقة هو:

- i. السعر;
- ii. الأثر المتوقع للتنفيذ;
- iii. احتمالية التنفيذ والتسوية;
- iv. التكلفة;
- v. السرعة؛ و
- vi. عوامل أخرى - حسب الاقتضاء.

لأغراض ضمان حصول الشركة على أفضل نتيجة ممكنة للعميل عند تنفيذ أمر عميل التجزئة في حالة عدم وجود تعليمات محددة من العميل، يجب أن تأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي تسمح لها بتقديم أفضل نتيجة ممكنة من حيث إجمالي المقابل الذي يمثل سعر الأداء المالية والتكاليف المتعلقة بالتنفيذ.

إن التداول في عقود الفروقات له أوامر التداول التالية، وفقاً للبند 12، أعلاه:

- i. أمر السوق;



- ii. الأمر المحدد;
- iii. جني الأرباح؛ و
- iv. أمر الإيقاف المتحرك.

20. تعديل السياسة والمعلومات المهمة

تود الشركة أن تعلمك أن هذه السياسة ليست موجهة إلى أي ولاية قضائية أو بلد يكون نشرها أو إتاحتها أو توزيعها مخالفاً للقوانين أو اللوائح المحلية.

ولذلك، لا يشكل هذا المستند عرضاً أو دعوة أو طلباً لشراء أو بيع منتجات الرافعة المالية ولا يجوز إعادة إنتاجه أو الإفصاح عنه كلياً أو جزئياً لأي شخص آخر دون إذن كتابي مسبق. لا يُقصد من هذه الوثيقة أن تشكل الأساس الوحيد لتقييم قرار أي عميل بتداول المنتجات ذات الرافعة المالية.

بالإضافة إلى ذلك، يرجى العلم أنه وفقاً للإطار القانوني ينطبق ما يلي:

تُطبق حدود أو قيود محددة للرافعة المالية على عملاء التجزئة، ويُسمح بالتحوط على منصة MT5. عندما يقوم العميل بفتح صفقة ثانية على نفس الأداة، فلن يتم خصمها من الصفقة المفتوحة الحالية. على سبيل المثال، إذا كان لديك صفقة شراء مفتوحة في زوج اليورو/الدولار الأمريكي مكونة من 4 لوت، ثم قمت ببيع لوت واحد في زوج اليورو/الدولار الأمريكي، فلن يتم احتساب هذه الصفقات في صفقة شراء واحدة في زوج اليورو/الدولار الأمريكي مكونة من 3 لوت، وبدلاً من ذلك سيتم الكشف عن الصفقات على أنها مستقلة. إذا كانت لديك أي أسئلة حول هذا الأمر، يُرجى الاتصال بنا على النحو التالي؛ و

تعني حماية إغلاق الهامش إغلاق واحد أو أكثر من عقود الفروقات المفتوحة لعميل التجزئة عندما ينخفض مجموع الأموال في حساب تداول عقود الفروقات وصافي الأرباح غير المحققة لجميع عقود الفروقات المفتوحة المرتبطة بهذا الحساب إلى أقل من 50% من إجمالي حماية الهامش الأولي لجميع عقود الفروقات المفتوحة.

ستتم مراجعة سياسة الشركة سنوياً وكلما حدث تغيير جوهري يؤثر على قدرتها على الاستمرار في الحصول على أفضل نتيجة ممكنة لتنفيذ أوامر العميل على أساس ثابت باستخدام الأماكن المحددة أعلاه. وستقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت التغييرات الجوهرية قد حدثت وستنظر في إجراء تغييرات على الأهمية النسبية لعوامل أفضل تنفيذ في تلبية شرط أفضل تنفيذ شامل.

يجوز للشركة أيضاً أن تقدم، في غضون فترة زمنية معقولة، بناءً على طلب العميل، أدلة موثقة تثبت بوضوح أن الشركة نفذت أوامر العميل وفقاً لهذه السياسة ومعلومات حول ترتيبات تنفيذ الأوامر الخاصة بنا.

سيتم الإبلاغ عن أي تغييرات في سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة في وقت مبكر، إما من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال منصة التداول. علاوة على ذلك، تسري أي تغييرات على الفور، ويمكن للعميل في أي وقت العثور على أحدث نسخة من هذه السياسة على الموقع الإلكتروني للشركة. موافقة العميل على أي تحديثات في سياسة تنفيذ الأوامر مطلوبة لكي تستمر الشركة في تقديم الخدمات الاستثمارية للعميل.

